التانيث يأبى تقديرها لكونه بمنزلة الجمع بين علامتي
التانيث وهذه كتاء بنت ليست للتانيث
واختصت بالتانيث فمنعت تقول بوالتاء
في اذن كما قيل بمنزلة النعام لا يطير ولا يحمل
الاثقال منصرف خبر عرفات وذلك لانه لم يوجد فيه
الا العلمية وهي لا تؤثر بانفرادها وكذا قال
الزمخشري ولكن قد حكم جماعة بانه غير منصرف للعلمية
والتانيث والتنوين للمقابلة لا للتمكن فكسر في موضع
الجر لانه امن بهذا التنوين من تنوين التمكن كما امن
منه باللام والاضافة ثم ما ذكره الزمخشري من امتناع
تقدير التاء لا ينافي كون الاسم مونثا بحسب الاستعمال مثل
وقفت بعرفات ثم افضت منها لان تاء الجمع وان لم تكن
لمحض التانيث على ما هو المعتبر في منع الصرف لكنها للتانيث
كذا قيل وقال ابن مالك اعتبار تاء عرفات في منع الصرف اولى
من اعتبار نحو تاء عرفة وسلمت لانها للتانيث معنى جمعية
والنها علامة لا يتغير في وصل ولا وقف فان سمي بالمعنوي
مذكر فالزيادة فشرطه الزيادة على الثلاثة نحو عقرب علم

٥٩

تسمية المذكر به فلم يبق به الا اعتبار اللفظ فاعتبر | وذلك لان التانيث المعنوي قد فات بتسمية المذكر به
الزائد على الثلاثة لانه بمثابة تاء التانيث من حيث
هو حرف مثلها فكان فيه تاء لفظية ولم يعتبر غير
ذلك مما تقدم من العجمية وحركة الوسط فانه اذا
سمي مذكر بماه مثلا يزول التانيث ويبقى العجمة وهي
مع سكون الوسط لا اعتبار بها وكذا اذا سمي المذكر
بسقر يزول التانيث والحركة ليست بمثابة
التاء لانها ليست حرفا مثلها وانما اعتبرت لافادتها
الثقل كما تقدم فلما زال التانيث المعنوي لم يبق وجه
لاعتبارها فان قلت ظاهر كلام المولف انحصار شرط
المنع عند تسمية المذكر بالمونث المعنوي في الزيادة
على الثلاثة وليس كذلك فقد اشترطوا المنعه امورا
اخر منها عدم سبق تذكير انفرد به كما في وصال
ينقل من اسم امراة للرجل فانه يصرف لانه سبق له تذكير
انفرد به ومنها عدم احتياج المونث المسمى به باعتبار
التانيث الى تاويل الا يلزم كما في رجال جعل علم مذكر فان
تانيثه لتاويله بالجماعة وذا لا يلزم اذ يجوز ان ياو

Copyright © King Saud University